أثر الضبط الاجتماعي علي البناء المجتمعي

أ.عبد العزيز بشير مقس

كلية الآداب الجميل جامعة صبراتة

الملخص

تناول الباحث اثر تغيب الضبط الاجتماعي علي البناء المجتمعي و ذلك نتيجة لتغير السريع التي يمر بها المجتمع الليبي علي مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية واتي بدوره انعكس وبشكل سلبي علي واقع الحياة الاجتماعية للأفراد والجماعات واثرت علي البناء الاجتماعي للمجتمع و في مقدمتها ضعف الضوابط الاجتماعية التي تضبط سلوك الأفراد بآلياتها الرسمية المتمثلة في غيب تطبيق القوانين و اللوائح ، وكذلك عدم قيام أجهزة الضبط مثل رجال الشرطة و القضاء بدورها بصورة صحيحة ، وقد يحدث الانهيار لأن أساليب الضبط غير الرسمي لا توظف بصورة مناسبة فقد يفقد بعض الأسر السيطرة علي أبناءها و التي بدورها ادت إلي ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية المتمثلة في انعدام المعايير و خلخلة المنظومة القيمية و تفكك الروابط و انهيار شبكة العلاقات الاجتماعية و تنتمي ظاهرة العنف و تفاقم الجريمة و انعدام الأمن و الاستقرار الاجتماعي.

Summary

The researcher discussed the effect of the absence of social control on the societal structure, as a result of the rapid change that the Libyan society is going through on the various political, social, economic and cultural levels, which in turn reflected negatively on the reality of the social life of individuals and groups and affected the social structure of society, foremost of which is the weakness of the social controls that control The behavior of individuals with their official mechanisms represented in the absence of the application of laws and regulations, as well as the failure of the control bodies such as the police and the judiciary to play their role correctly, and the collapse may occur because the methods of informal control are not used properly, so some families may lose control over their children, which in turn led to The emergence of many social problems, such as the lack of standards, the disturbance

of the value system, the disintegration of ties, the collapse of the network of social relations, the phenomenon of violence, the exacerbation of crime, insecurity and social stability.

مقدمة

يعد الضبط الاجتماعي أحد الطرق التي يتبعها المجتمع تجاه أفراده لضبط سلوكهم و تصرفاتهم، وامتثالهم لنظم المجتمع وقيمه وعاداته وتقاليده وقوانينه وابتعادهم عن انماط السلوك المنحرف و اتباع السلوك السوي ،حيث أن الضبط الاجتماعي هي القوة التي منها يتمثل الأفراد لنظم المجتمع الذي يعيشون فيه وتختلف وسائل الضبط الاجتماعي تبعاً لاختلاف المجتمعات بل ونفس المجتمع باختلاف الزمان ويكاد يجمع علماء الاجتماع علي أن الضبط الاجتماعي هي العملية الاضطرارية التي بها يتمثل الأفراد لمعايير المجتمع ونظمه المختلفة و الوقوف علي طبيعة البناء الاجتماعي ذاته ذلك في ضوء ،ما يتلقاه الفرد من الجماعة التي ينتمي اليها حيث إنها تعبر عن انماط السلوك السائد في المجتمع، لا يوجد مجتمع إنساني بدون بناء هيكلي يقوم علية و يحدد بواسطة مصالحه ويربط مفاصله ومؤسساته وجماعاته الاجتماعية ، و بالوقت ذاته لا يوجد بناء خال من نظام اجتماعي، فالضبط الاجتماعي هو فكره قديمة و هي ناتجه من المبدأ البسيط الذي يقول بأن كل حياة اجتماعي ترتكز بالضرورة علي شيء من التنظيم ،وأن كل تنظيم يتضمن نوعاً من الضبط ، فالضبط الاجتماعي نظام قديم عرفته البشرية و عرفه الإنسان منذ القدم، واتخذ بعض لتحقيقه الأساليب التنظيم العلاقات الاجتماعية في البناء الاجتماعي ، نظراً لأهمية الضبط الاجتماعي لمجتمع الإنساني فقد وجد الضبط الاجتماعي مع وجود هذا المجتمع كضرورة لازمة لينتظم بها.

أن جميع المجتمعات تسعي إلي بناء مجتمعاتها بالشكل الذي يلبي حاجات أبناء المجتمع ،والعيش بسلام و أمان، ولكن السعي نحو تحقيق هذه الأهداف هي التي تصنع المشكلات الاجتماعية فتنعكس علي المجتمع بشكل تفكك وقلق اجتماعي وعدم استقرار و من هذا يتضح ارتباط الضبط الاجتماعي بالبناء الاجتماعي ارتباط دائري أي من حيث نبدأ نعود. لذي تسعي المجتمعات للمحافظة علي دوام بقائها و استقرارها و حفظ توازنها ، من خلال الضوابط الاجتماعية المتمثلة في القيم و المعايير الرسمية وغير الرسمية ، كما أنها تحقق التقدم لأبنائها هذا مرتبط باستخدام العناصر ذات القوة و القدرة و الفاعلية علي ضبط سلوك الأفراد داخل

المجتمع ، والتي تتمتع بالقبول و الالزام ، فالمجتمع يعتمد في تماسكه واستقراره علي عمليات التعاون بين مكوناته من جانب و من جانب آخر التعاون التلقائي بين أفراده ،ولكل مجتمع نظمه وتقاليده وقوانينه المكتوبة و غير المكتوبة الذي ينسجم مع البيئة الطبيعية و الاجتماعية ، تعمل جميعها علي تقوية الاتجاهات الاجتماعية ، مثل تحمل المسؤولية ،التعاون و مساعد المجتمع ، واحترام القانون وترام القانون والتشريع الالهي والتقاليد والعادات و الاعراف كلها أدوات للضبط الاجتماعي، وتعمل ايضاً علي مقاومة الاتجاهات السلبية غير الاجتماعية مثل العدوان و الاعتداء علي الآخرين وغيرها من الصفات السلبية، وتحدث كل هذه العمليات بصورة خاصة في إطار ما يسمي بالتنشئة الاجتماعية من خلال تعامل الفرد مع والدية و أسرته.

وتكمن مشكلة البحث في التعرف علي أثر تغيب الضبط الاجتماعي علي البناء المجتمعي.

أولاً :- ومفهوم ووظائف و آليات ووسائل الضبط الاجتماعي:-

يعد الضبط الاجتماعي من أهم الموضوعات التي تناولها العلماء و المفكرين و أهتم به علم الاجتماع وعلم النفس و التربية و القانون لصلته الوثيقة بتنظيم المجتمعات وحياة الأفراد داخل هذه المجتمعات ولا يزل موضوع الضبط الاجتماعي يعاني الكثير من الخلط و الغموض ويرجع ذلك بالدرجة الأولي إلي اختلاف العلماء أنفسهم في مسألة تحديدهم لمفهوم الضبط الاجتماعي و عدم اتفاقهم علي تعريف واضح محدد له ، وكذلك عدم اتفاقهم علي ميدان الضبط الاجتماعي و حدوده بوصفة عملية تنطوي علي الكثير من المضامين و المفهومات التي تدخل في تحديد ابعاده ووظائفه بالنظر إلي اسسه و مجالاته النظرية و العلمية.[1]

وقد وردت إشارات إلي مسالة النظام و القواعد المنظمة للسلوك و السلطة في كثير من الكتب القديمة حيث تعرف فلاسفة اليونان القدماء لمسالة الضبط الاجتماعي ولكنهم استخدموا مصطلحات آخري كالقانون أو الدين أو العرف أو الأخلاق ، كما أشار ابن خلدون في مقدمته إلي الضبط الاجتماعي بصورة اكثر وضوحاً و تحديداً في قوله "أن الاجتماع البشري ضروري ولابد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إلية وحكمه فيهم اما أن يستند إلي شرع من عند الله بوجب انقيادهم أيمانهم بالثواب و العقاب علية ،وإلي سياسة عقلية بوجب انقيادهم إليه يتوقعون من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم ،فالأولي يحصل نفعها في الدنيا والآخرة والثانية أنما يحصل نفعها في الدنيا فقط.

كما يرى أن عمران المدن بحاجه إلي سلطة ضابطة لسلوك ه الاجتماعي و أن عمران المدن بحاجة إلي تدخل ذوي الشأن والسلطان من أجل تحقيق هذه الغاية تتمثل في الدين و القانون و الاعراف و العادات و التقاليد "[2]

ويعرف ابن خلدون الضبط الاجتماعي أو الرقابة الاجتماعية ،بأنها كافة الجهود والاجراءات التي يتخذها المجتمع أو جزء منه لحمل الأفراد في السير علي المستوي العادي المألوف المصطلح علية من الجماعة دون انحراف أو اعتداء بهذا افض ابن خلدون بأهمية الضبط الاجتماعي و اعتبره اساساً للحياة الاجتماعية ضمناناً لأمنها و استمرار بقائها.[3]

وعرف عالم الاجتماع روس الضبط الاجتماعي "السيطرة المقصودة و التي تؤدي وظيفة في حياة المجتمع " [4]

ويتضمن تعريف روس معني الهيمنة و الضغط من جانب سلطة مطلقة و هي الجماعة الإنسانية كما أن الضبط الاجتماعي هو الأساس الذي يهيئ العناصر الفردية اللازمة التي تؤدي وظيفة في المجتمع ومن تحقيق التضامن والتماسك الاجتماعي .

اما بارسونز فيعرف الضبط الاجتماعي بأنه "يتمثل في إعادة التوازن في النسق بواسطة قوى محيطة به هي آليات الضبط الاجتماعي و يفترض هذا التوازن تكامل الفعل وأنماط و معياريه في النسق التي اكتسبت الصفة النظامية بدرجة كبيرة أو صغيرة " [5]

ويعرف دوركا يم الضبط الاجتماعي بأنه "أي عامل يتدخل في سلوك الإنسان يعد عاملاً ضابطاً، فالضبط لا يتعلق بالفرد ذاته، و ليس مفروضاً علية من الخارج ، إنما هو جزء من الموقف العام الذي يتم فيه الفعل ." و برز إسهام دوركا يم في المفهوم من خلال نظريته عن الأنومي و الانحراف الاجتماعي مما مهد الطريق إلي ربط المفهوم بالانحراف .[6]

و يعرف الضبط الاجتماعي بأنه العملية التي من خلالها يستطيع المجتمع السيطرة علي أفراده من خلال مجموعة من الوسائل و الطرق التي تنظم الحياة الاجتماعية للحفاظ علي استقرار البناء الاجتماعي.

وظائف الضبط الاجتماعي :-

تقوم وسائل الضبط الاجتماعي بالوظائف الاتية :- [7]

1- جعل المعايير و القيم الاجتماعية مقبولة من قبل الأفراد عن طريق وضع مكافآت اجتماعية للممتثلين لها ووضع عقوبات معنوية للخارجين عليها.

2- مساعدة الأفراد في التماثل السلوكي داخل المجتمع .

3- منح السلطات الرسمية صلاحيات تمكنها من جعل الأفراد يتمثلون للقواعد و القوانين الرسمية

4- تعزيز الرموز الضبطية التي تتضمن معاني ثقافية اجتماعية في منع وقوع الانحرافات السلوكية ومعاقبة المنحرفين عن المعايير

آليات الضبط الاجتماعي :-تعدد الآراء حول آليات وأساليب الضبط الاجتماعي و عددها وانواعها و أهمية كل أسلوب من هذه الأساليب وإذا قمنا بمعادلة تصنيف وسائل الضبط الاجتماعي وفقاً لما ورد بالتراث النظري نجد أن العلماء يتحدثون عن الشي ونقيضه ، فتارة يقولون أساليب رسمية و أساليب عرفية ، وتارة يقولون أساليب رسمية و غير رسمية ، تارة ثالثة يقولون أساليب قهرية و أساليب اختيارية، ولعل الجميع يدور في دائرة واحدة وإن اختلفت الألفاظ و المسميات، و مما لا شك فيه أن لكل مجتمع قواعد يستخدمها لتنظيم سلوك أفراده يطلق عليها قانوناً و قواعد آخري يطلق عليها اعرافاً، وكل منها يتعلق بمعرفة كيف يتوقع الناس من الفرد أن يتصرف ، وكيف يتوقع هو الناس أن يتصرفوا.[8]

الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي :-

الضبط الاجتماعي الرسمي :- يختص به مجموعة من المؤسسات الرسمية و يقوم علي القهر والالزام من قبل هذه المؤسسات بوضع للوائح و القوانين واجبة التنفيذ، ووضع عقوبات لمن يخالف هذه القوانين و اعتباره منحرفاً يؤدي خللاً وظيفياً داخل البناء الاجتماعي ، من ثم علي المؤسسة الرسمية المختصة عقابه حتي يعود المجتمع إلي توازنه، و يكتسب هذا الأسلوب شرعيته و أهميته من فرض الدولة له بالقوة ،و ممارسة السلطات الرسمية التي يخول له القانون في فرض هذا الأسلوب و اجبار الناس عليه و قبول الناس له خوفاً من العقاب و الجزاء الذي قد يقع عليهم إذا ما خالفوا هذه القوانين.[9]

الضبط الاجتماعي غير الرسمي:- هي مجموعة من الوسائل يستخدمها المجتمع من اجل التزام أفراده و امتثالهم لمعايير ه وقيمه التي توفر الأخلاق للسلوك في الجماعة و المجتمع و التي تعتمد علي الجزاءات غير الرسمية، و يتحقق هذا النوع من الضبط عن طريق الأعراف و العادات والتقاليد و المعتقدات الدينية ، التي يترتب عليها العقاب والثواب و خاصة ظاهرة العقاب

التي تعد ذات فاعلية كبيرة في الضبط الاجتماعي كالعقوبات النفسية ،التحقير و الاستهجان و الهجران و الفصل من العضوية و الثرثرة و إطلاق الشائعات ، وكذلك عزل الفرد و نبذه من الجماعة التي يعيش معها و تكون هذه الوسائل من أكثر وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمعات الصغيرة التقليدية التي يكون التماسك علي أساس العلاقات الشخصية وجها لوجه [10].

الضبط الاجتماعي الداخلي والخارجي :-

يقصد بالضبط الداخلي الذي يتكون في ضمير الفرد ومشاعره ووجدانه عن طريق التنشئة الاجتماعية وهذا جعل الفرد يتصرف تصرفات مقبولة و يحدث الضبط عندما يتمثل الفرد المعايير الاجتماعية علي أنها تشكل جزاء من ضميره وتكون جزء من هويته و ينشأ ذلك من خلال التنشئة الأسرية و الدينية ، و بهذا الضبط يكون عفوياً لاشعوري و لا يستطع الفرد التحكم به فالآليات الضبطية كامنة في ضمير الفرد و تكون أكثر تأثيرا في سلوكه و من خلال ذلك نستنتج أن المعايير و القيم مستكنه في ذات الأفراد الأمر الذي جعل جنوحه و انحرافه ضعيفاً .

اما الضبط الخارجي فأنه يفرض علي سلوك الأفراد من الخارج لكي يكونوا متشابهين و متماثلين في سلوكهم و تصرفاتهم مع الجماعة ، وتكون علي شكل عقوبات عرفية أو رسمية ، فالفرد الذي يخالف سلوك الجماعة تفرض علية جزاءات خارجية متمثلة بالقانون الوضعي الذي تفرضه الجماعة و يتم تنفيذه عن طريق المؤسسات الحكومية و الشرطة .[11]

إن المجتمع يهدف عن طريق التعويد والتدريب إلي تحقيق الضبط الاجتماعي الداخلي الذي يفضله علي الضبط الخارجي ، فالمجتمع يحاول أن يجعل قواعد الضبط الاجتماعي جزءاً من شخصيات أفراده من ناحية ، ومن ناحية أخرى يحاول أن يتبع أساليب معينة تشجع الأفراد علي الخضوع للضبط .

ويرى (روس) أن أفضل أساليب الضبط الاجتماعي هي تلك الأساليب الداخلية التي تضبط الإرادة الإنسانية عن طريق (النموذج) و ليس عن طريق الجزاءات فالمجتمع يرمي إلي تحقيق هذا الأسلوب من الضبط الاجتماعي و ذلك ليجعل أفراده يطبقون قواعده و معاييره الاجتماعية دون خوف من العقوبة أو السلطة ، أي أنه يحقق ضبطاً ذاتياً لديهم ،و أن أهم الطرق التي يتبعها المجتمع في تدريب أفراده علي الامتثال لقواعده الطبيعة ذاتياً أو داخلياً هي عن طريق

التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة من خلال تليقين الفرد معايير السلوك و الضوابط الاجتماعية للمجتمع لترسيخها في ذات الفرد بطريقة لاشعورية إضافة إلي ذلك فالمجتمع يوفر كثير من الأموال و الجهود التي تهدر لبناء المؤسسات التي تتولي عملية الرقابة و الردع و العقوبة إلي مجالات أخرى كالصحة و التعليم و غيرها من الخدمات .[12]

الضبط الاجتماعي الإيجابي و السلبي :-

ونعني بالضبط الإيجابي دافعية الأفراد الايجابية للامتثال و يتم تدعيم هذا النوع من الضبط من خلال المكافآت التي تكون علي شكل منح مادية ملموسة كالاستحسان و التأييد الاجتماعي ويعتمد الضبط علي اندماج الفرد للمعايير و القيم و توقعات الدور خلال التنشئة الاجتماعية وأن سبب امتثال الفرد لأنه يعتمد في صدق المعيار الاجتماعي و بذلك تكون المكافآت والعقوبات مدعمة دافعة للأفراد.

اما الضبط السلبي يعتمد الضبط السلبي علي التهديد و العقاب بالقوانين التي تضم الإعدام و السجن و الغرامة المالية ، وكذلك العقوبات التي تحددها العادات الشعبية و التي يخالفها يتحمل الاستهجان وللسخرية ويمكن أن يكون الضبط الاجتماعي السلبي رسمي أو غير رسمي .[13]

الضبط المباشر و غير المباشر:-

نقصد بالضبط الاجتماعي المباشر الذي يتحقق من خلال القوانين واللوائح المكتوبة التي ينفذها المنظمات ، والهيئات والوكالات والنقابات والتنظيمات السياسية و الاقتصادية و قد تكون السيطرة المباشرة إيجابية أو سلبية أو رسمية أو غير رسمية .

اما الضبط غير مباشر فيقصد به ذلك الضبط الذي يستمد قوته من مصدر مبهم وغير محدد ويتمثل في الطرق الشعبية و التقاليد و الاعراف بما تمارس من قيود و ضغوط علي الأفراد والجماعات و خاصة المجتمعات البدائية و التقليدية .[14]

ولعل من المناسب الإشارة هنا إلي أنه عند دراسة لأثر المحيط الاجتماعي علي الضبط الاجتماعي يجب أن نفرق بين نوعين من المجتمعات ، وبين نوعين من ردود الفعل ، فهناك مجتمعات يكون (التماسك الاجتماعي شديداً أو ميكانيكياً) كما يسميه دوركا يم وهناك مجتمعات أخرى تتميز (بالتماسك أو التضامن العضوي)، حيث يكون التضامن في المجتمعات الأولي قائماً علي التماثل و التجانس بين أعضاء المجتمع بينما يقوم التضامن في المجتمعات الثانية علي أساس الاختلاف و التباين .[15]

في المجتمعات الأولي المتضامنة ميكانيكياً يكون الضمير الجمعي فاعلاً و قوياً عندما تنتهك نظمه و قواعده ، يشكل الضبط هنا ردعاً جماعياً إزاء من انتهك تلك النظم لأنه أساء إلي المجتمع ككل ،في حين يضعف الضمير الجمعي في المجتمعات ذات التضامن العضوي وتكون وظيفة الضبط ردعاً فردياً يقوم به أفراد متخصصون كرجال الشرطة و القضاء لأن المجتمع هنا لا يرى أن انتهاك القواعد و النظم عملاً عدائياً موجهاً ضد المجتمع و إنما هو عمل فردي قام به فرد ضد قاعدة معينة.[16]

- **وسائل الضبط الاجتماعي:-**

يقصد بوسائل الضبط الاجتماعي العمليات أو الطرق التي تحكم تصرفات الأفراد و تعمل كقوى تجبر الأفراد علي الخضوع ، و تعمل علي تنظيم حياتهم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الأسرية ، بالتالي ضبط سلوكهم الشاذ وبهذا تختلف هذه الوسائل باختلاف الزمان والمكان فمثلاً في بعض المجتمعات تكون المعتقدات الدينية والعادات والتقاليد و الاعراف الاجتماعية من الوسائل الفعالة التحقيق الضبط الاجتماعي ، بينما في مجتمعات أخرى يلعب القانون دور المسيطر الأول علي سلوكيات و تصرفات الأفراد .[17]

القانون:- يعد القانون و مؤسساته من أهم و أقوى وسائل الضبط الاجتماعي ، كما أنه أكثر من ضرورة في الحياة الاجتماعية لما يتمتع من خاصية العمومية والتجريد و الالزام و العقاب وقد عرف القانون علي أنه مجموعة من القواعد العامة و المجردة و الملزمة التي تخاطب كافة أفراد المجتمع و أن الخروج عليها تحت أي مبرر يجعل صاحبه عرضة للمساءلة و العقاب.

فالقانون هو ذلك "الجزء من الفكر المستقر الثابت و العادة المدعمة حظا باعتراف رسمي ظاهر في شكل قواعد عامه تعضدها سلطة الحكومة و سيادتها " [18]

ويقصد بالقوانين "مجموعة القواعد و النصوص التي اكتسبت شرعيتها الملزمة نتيجة لصدورها من الأجهزة السياسية و السلطة التشريعية التي لها حق سن القوانين و تعديلها أو الغائها".[19]

الدين :- يمثل الدين أهم دعامة في الحياة الاجتماعية بوصفه القوة الفعالية في حياة الإنسان ، بل هو الدعامة الأساسية للنظام الاجتماعي العام ، فهو جزء لا يتجزأ منه ، و هناك ترابط مستمر بينه و بين المجتمع ، وهما في تفاعل مستمر و اعتماد متبادل، فلا أهمية للدين في المجتمع إذا لم يتفاعل مع المجتمع و نظمه ويتلازم و يتماشى معه ، ولاستقرار للمجتمع مالم يعتمد علي الدين

ولأن الدين عقيدة اساسية في حياة الناس و ذلك لما يحمله من معان أخلاقية و صفات روحانية تطمن الإنسان و تجعله في راحة نفسية ، فالناس يلجأون إلي الشعائر و الطقوس الدينية عند العسر و الشدائد وعند ما يتعرض كيان المجتمع إلي الخطر، فمن خلال الدين يستقر البناء الاجتماعي و بدونه يدخل في حالة فوضي و اضطراب .[20]

فالدين نظام اجتماعي شامل له قواعده و احكامه التي لا تسمح للأفراد أن يكون لهم رأي بالحذف أو الإضافة ، أو ممارسة سلوك يخالفه وله آلياته في ضبط سلوك الأفراد في المجتمع بالثواب والعقاب لا في الحياة الدنيا فحسب بل في الدار الآخرة أيضاً و لتدين علاقة شخصية بين العبد وربه ،جزاءه مؤجل لما بعد الموت فإن المجتمع لا يترك الفرد لهذا الجزاء بل يوقع جزاءاته و يزاول ضغوط بالتبشير و الوعظ و التخويف ، ليصبح الدين بذلك أداة ضبط اجتماعي ،إلي فاعليتها في ضبط سلوك الأفراد فحياة الجماعة و التنظيم الاجتماعي لا يمكن أن يستقران بفعل القوانين الوضعية فقط ،بل لابد من الردع الروحي و الإيمان بالقيم الاجتماعية و الخوف من غضب الله ، بالتالي يصبح لهذه السلطة الروحية قوة تفوق قوة القانون و احكامه أو مظاهر السلطة المادية الأخرى .[21]

ليشمل كافة مجالات الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية و اصبح مؤثراً فيها و تظهر علاقة الدين بالاقتصاد في وضع الأحكام و أصول التشريعات المنظمة لحياة الإنسان، فأقرت بذلك نظام الملكية الفردية و جعلت العلاقات الاقتصادية بين الناس تقوم علي دعائم متينة من الصدق و الأمانة و الإخلاص و التعاون و العدل و التواصي بالبر و الإحسان و التكافل ، وفي المجال السياسي نجد مبدأ العدالة و التماسك الاجتماعي بواسطة الضبط الديني ، كما نجد له اسهاما في مجال التربية و هي عملية اجتماعية تكيف سلوك الأفراد و مواقفهم ليسايروا القوالب و الانماط الثقافية والضوابط الاجتماعية التي ارتضاها المجتمع ، كما أن من شأنها أن تغرس في نفوس أفراد الجماعة الخوف من العقوبة الإلهية ،و هذا الخوف هو الكفيل للامتثال للضوابط الدينية المقدسة التي تنظم الحياة الاجتماعية.[22]

العادات الاجتماعية :- تلعب العادات الاجتماعية دوراً هاماً في عملية الضبط الاجتماعي لا تقل أهميته عن باقي الوسائل الأخرى فهي كالقوانين و السلطة غير المكتوبة و هي التي ترافق الإنسان في المناسبات والمواقف ، وتسيطر علي أفعاله وسلوكه ، كما أن العادات الاجتماعية

تستمد هذه القوة من الجزاءات الاجتماعية التي تفرضها سواء من خلال الشكل الإيجابي أو من خلال الشكل السلبي .

غالباً ما تعرف العادات بأنها الطرق المستقرة للتفكير و السلوك في المجتمعات أو هي صورة من صور السلوك الاجتماعي استمرت فترة طويلة من الزمان و استقرت في مجتمع معين و أصبحت تقليدية ، وهي أساليب للفكر و العمل ترتبط بجماعة فرعية أو المجتمع بأسره .[23]

التقاليد:- التقاليد عبارة عن قواعد السلوك الخاصة بجماعة أو طائفة معينة التي يتناقلها الخلف عن السلف جيلاً بعد جيل ،و التي يواجه من يخالفها بالرفض والسخرية.[24]

والتقاليد تمد الناس بمجموعة من الانماط السلوكية الجاهزة و المعدة من قبل لكي يتبعونها لتسهيل عليهم تحقيق حاجاتهم الأساسية من مأكل ومشرب ومسكن ،و بذلك يستطيعون الحفاظ علي بقائهم و استقرارهم ،كما تضع التقاليد القوانين و النظم التي ترسم الأساليب و التصرفات التي تتيح للناس التعاون و التفاعل فيما بينهم و تعلمهم كيف يتكيفون مع المواقف البيئة المختلفة وكيف يستجيبون لهذه المواقف استجابة موحدة تجنبهم الصراع والفرقة فتحافظ علي تماسكهم.[25]

العرف:- يعتبر العرف من العناصر المهمة كآلية من آليات الضبط الاجتماعي و من المعروف أن لكل مجتمع من المجتمعات الإنسانية جملة من المعتقدات و الأفكار الشعبية ،و التي يتوارثها الأجيال فيما بينهم تعرف بالعرف و الذي يعني أنه تطبيق أو ممارسة اجتماعية يتعلمها الفرد باعتبارها عادة اجتماعية يمارسها أفراد المجتمع كافة بوصفها جزءا من التقاليد ، وتفرض عليهم برفض المجتمع لأي فرد الخروج عليها.[26]

ويعتبر العرف مصدر من مصادر التشريع يلجأ إلية أثناء غياب النص القانوني أو التشريعي لمسألة لم يتم التطرق إليها و من هذه المرتبة و القوة اكتسبت وظيفته و اعتباره كأداة للضبط الاجتماعي باعتباره نسقاً من انساق المجتمع المعيارية لما يتميز به من واقع في نفوس الأفراد و المجتمع من خلال مؤسسات متعددة ابتداءً من الأسرة و المدرسة عن طريق التربية و التنشئة الاجتماعية و المؤسسة القانونية التي ترتكز علي العقاب ، و المؤسسة السياسية من خلال الدولة و دورها في المحافظة علي النظام و الأمن الداخلي و الخارجي و المؤسسة الدينية من خلال غرس القيم و المبادئ الخلقية في نفوس الأفراد.

أن مؤسسات الضبط الاجتماعي تنطوي علي سلطة ذات تركيبة هرمية تبدأ من اعلي مستوي في السلطة ،و الذي يمثل محوراً فعالاً في حياة المجتمعات ، خصوصاً التقليدية منها ، و في

هذا السياق تجدر الإشارة إلي أن المجتمعات الفعالة ينطوي فيها النموذج المجتمعي علي عناصر الضبط و التحكم في امكانيات الإنسان الأخرة ، فيتقابل مركز التحكم وحدة للضبط المجتمعية المتمثلة في الصفوة ،هنا تلعب عنصر القوة أهمية كبري في تحقيق التو ازن لأن البناءات المجتمعية ليست مجرد توزيع للأدوار بل توزيع للمصادر القوة المجتمعية. [27]

ثانياً :- مفهوم البناء الاجتماعي و عناصره :-

يعد مفهوم البناء الاجتماعي من المفاهيم المحورية في علم الاجتماع ، ولكنه لم يستخدم مع ذلك بطريقة منسقة أو واضحة هربرت سبنسر الذي يعد من أوائل الذين استخدموا هذا المصطلح يتعلق بمماثلات البيولوجية البناء العضوي و التطور لكي يوضح ما يقصده بناء المجتمع.[28]

وكان سبنسر يؤكد دائماً علي ضرورة وجود التساند الوظيفي و الاعتماد المتبادل بين نظم المجتمع في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي، و إن الغاية التي تهدف إليها هي ايجاد حالة من التوازن تساعد المجتمع علي الاستقرار في الوجود. [29]

يقصد بالبناء الاجتماعي مجموعة العلاقات الاجتماعية المتبادلة التي تتكامل و تتسق من خلال الأدوار الاجتماعية ، فثمة مجموعة أجزاء مرتبة و متسقة تدخل في تشكيل الكل الاجتماعي ، و تتحدد بالأشخاص و الرموز و الجماعات و ما ينتج عنها من علاقات ، وفقاً لا دوارها الاجتماعية التي يرسمها لها الكل ، و البناء الاجتماعي .[30]

يعرف توم بوتو مور البناء الاجتماعي " أن اكثر التصورات أهمية البناء الاجتماعي هي تلك التي تتصوره بوصفه كلاً مركباً يشمل النظم الأساسية السائدة في المجتمع و الجماعات المختلفة التي يتألف منها ،ذلك لأن للمجتمع متطلبات وظيفية " سواء كان منها يتعلق بالاتصال بالنشاط الاقتصادي ، أو ما يتعلق بأجهزة التنشئة الاجتماعية والسلطة و غيرها .[31]

ويعرف ايفانز بريتشارد البناء الاجتماعي مجموعة العلاقات التي تقوم بين الجماعات الاجتماعية التي تتمتع بد رجة عالية من القدرة علي البقاء و لا تستمر في الوجود إلا لفترة محددة من الزمن، بالمقابل يشدد بريتشارد علي العلاقات و الجماعات التي تحتفظ عادة بخصائصها و ملامحها الأساسية بغير تغيرات لفترات اطول من الزمن، الأمر الذي يجعلها تتمتع نسبيا بدرجة عالية من الثبات و الاطراد.[32]

-عناصر البناء الاجتماعي :-

يمكن تحليل البناء الاجتماعي إلي عناصره الأولية التي تتضمن النظم والمؤسسات الاجتماعية والتي تتألف بدورها من جماعات اجتماعية ، و التي يشغل اعضاؤها مجموعة من المراكز الاجتماعية ، و يؤدون نسقاً من الادوار البنيوية وما يرتبط بها من حقوق وواجبات الادوار علماً أن هناك نظاماً قيماً يحدد واجبات الادوار و حقوقاً ويرسم قنوات الاتصال بين الادوار و يحدد السلوكيات التي يقبلها النظام و يقرها و السلوكيات التي يرفضها المجتمع و يستهجنها و الدور الاجتماعي ضمن البناء الاجتماعي يمثل حلقة الوصل بين الفرد و المجتمع في ظل الثقافة بعناصرها السائدة في المجتمع.[33]

وعلي هذا الأساس تصبح دراسة البناء الاجتماعي لأي مجتمع يتطلب دراسة نظمه و جماعاته ومراكز أعضائه و ادواهم في تناسقها و تفاعلها و ما يحكم ذلك من قيم و معايير اجتماعية .

النظم الاجتماعية :- لا يمكن للمجتمع أن يوجد أو يستمر بدون تفاعل أفراده أي بدون علاقات اجتماعية تربط بينهم و تساعدهم علي إشباع حاجاتهم الأولية و الثانوية ،و لا يتم تفاعل الأفراد بعضهم ببعض بصورة عشوائية غير منتظمة و أنما هناك ضوابط تحدد الصورة التي يجب أن تسير عليها العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد و كذلك بين أفراد المجتمع و الغرباء ،وهذا الضوابط للسلوك الاجتماعي هي ما يصطلح علية بالنظم الاجتماعية .[34]

الجماعات الاجتماعية :- تعتبر الجماعات الاجتماعية من الوحدات البنائية الأساسية في المجتمع فهي تتحلل كافة نظم المجتمع وانساقه سواء في المجال الأسري أو السياسي أو الاقتصادي أو الديني أو التربوي أو الترفيهي يضاف إلي ذلك أن الإنسان يحصل علي وضعه الاجتماعي سواء من حيث الحقوق المراكز الاجتماعي أو الواجبات الدو الاجتماعي داخل الجماعات الاجتماعية التي ينتمي إليها هذا إلي جانب أن الإنسان يكتسب ثقافة مجتمعه و في مقادمتها المعايير الاجتماعية أو ما يتوقعه من الأخرين و ما يتوقعه الآخرون منه داخل الجماعات الاجتماعية .[35]

المراكز و الأدوار الاجتماعية :- يشير المركز إلي الوضع الذي يشغله الشخص أو جماعة من الأشخاص داخل جماعتهم .[36]

وتشير المكانة الاجتماعية إلي موقع الفرد علي مستوى النسق أو المجتمع ككل ، فالمكانة الاجتماعية عبارة عن عدة مراكز اجتماعية يشغلها الفرد في ضوء المعايير الاجتماعية و القيم الاجتماعية ، فقد يحتل الفرد في ضوء المعايير الاجتماعية مكانة اجتماعية عليا في سلم التدرج الاجتماعي ، وقد يشغل مكانة متوسطة أو دنيا وقد يصنف المجتمع المكانة الاجتماعية تبعا للمراكز التي يشغلها الفرد، تصنيفا اقتصاديا علي أساس طبيعة المهنة أو الوظيفة أو حجم الدخل الشهري ، وقد يكون أساس التصنيف الانتماء العائلي أو القرابي أو تصنيف علي أساس سياسي تبعاً للسلطة التي يمتلكها الفرد.[37]

وينطوي مفهوم الضبط الاجتماعي علي تحديد طبيعة العلاقة بين الأفراد والنظام الاجتماعية ، معلوم أن لكل فرد اكثر من دور و يمارس الأفراد أدواهم المختلفة في نشاطات متباينة و يتطلب حسن سير النظام أن يعلم كل فرد طبيعة دوره و أن يتوقع ايضاً ما سيصدر عن الأخرين من أفعال عند ممارستهم لأدوارهم وهكذا تنشأ شبكة من العلاقات الاجتماعية تقوم أصلاً وأساساً علي ما يمارسه الأفراد من أدوار و مدى فهمهم لطبيعة تلك الأدوار و حسن استقبالهم لأفعال الأخرين التي تصدر عنهم بناء علي توقعات مماثلة أيضاً يتكون البناء الاجتماعي من تلك الروابط الثابتة و العلاقات الاجتماعية المستقرة بين الأجزاء المختلفة داخل النظام الاجتماعي .[38]

ثالثاً :-أثر الضبط الاجتماعي علي البناء المجتمعي:-

عندما يعتري منظومة الضبط الاجتماعي الخلل والضعف فإن ذلك ينعكس علي الحياة الاجتماعية بمختلف أوجهها ، وقد اظهرت الفترات التاريخية التي كانت تمثل منعطفات حادة بأنها قد انطوت علي حالات من التفكك علي المستوي الاجتماعي و الشخصي ، حيث تسود المجتمع ما يسميه دوركا يم بحالة الأنومي اللامعيارية أو السلوك العشوائي الذي يتسم بعدم الوضوح و الحيرة و الخلل في القيم و شيوع الامراض النفسية المختلفة كالإدمان و الجنوح و الانتحار .[39]

1- فقدان المعايير:-

تعتبر المعايير قواعد تحكم سلوكنا في كل المواقف الاجتماعية التي تشترك فيها ، فهي نمط سلوكي يتوقع المجتمع منا أن نتطابق معه ، وهو خاصية ثقافية توجه و تقود سلوكنا في المجتمع ، وأنه أسلوب للفعل ، وإنه لأسلوب الذي وضعه لنا مجتمعنا لفعل الاشياء .[40]

وتبدو هذه المعايير في النظام علي انماط السلوك التي يتوقع من كل فرد في المجتمع أن يتصرف بمقتضاها، وهو ما جعل النظام يرتبط بفكرة المعايير أو القواعد الضابطة للسلوك ، فهو ليس مجرد نماذج سلوكية و لكنه نماذج مقننة أي تخضع لقواعد معينة متفق عليها و يجب علي الناس الالتزام بها.[41]

وتكمن أهمية المعايير الاجتماعية في كونها قواعد النظام أو النسق التي تتصف وتحدد السلوك المتوقع من الأفراد في مختلف المواقف الاجتماعية التي يشتركون فيها ، فهي تتدخل في توجيه عمليات الفكر والشعور لديهم ، وكذلك في تنظيم ما يجري بينهم من تفاعل و اتصال كما تؤطر مواقفهم العامة و معتقداتهم و أساليبهم في أداء أعمالهم ، و بكلمة و احدة فإن المعايير الاجتماعية تعدد ما يجب اتيانه أو عمله من انماط سلوكية ، أذ تعتبر أداة جوهرية للضبط الاجتماعي.[42]

أن الخوض في موضوع الضبط الاجتماعي يتطلب القاء نظره علي مضامين و أبعاد حالة اللاضبط الاجتماعي ، والعل أول ما يتبادر إلي الذهن أبعاد حالة اللا ضبط الاجتماعي هي تأثير انعدام الضبط علي تماسك المجتمع من جهة ، وشيوع حالات الانحراف من جهة أخرى ، والذي يطلق عليها علماء الاجتماع بالحالة الأنومي ، أو فقدان المعايير التي تشير إلي حالة المضادة للتماسك الاجتماعي أي حالة الفوضى وانعدام الضبط و الأمن .[43]

وهي حالة تعبر عن عدم التكامل بين الوسائل والأهداف التي أقرها المجتمع ، عند تعبير روبرت ميرتون في القاء الاضواء علي السلوك الانحرافي في ظل حالة الأنومي ، من خلال ما اضافه إلي إسهام دور كايم في هذا المقام الذي يرى أن فقدان المعايير يظهر عندما يفقد بعض الناس إحساسهم بالهدف من الحياة لاسيما خلال أوقات التغير الاجتماعي السريع ، و اختلال النظام و نشوب الاضطرابات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية فهنا تضعف معايير المجتمع وقيمه تتضارب و يفقد المجتمع قواعد السلوك الاجتماعي الواضحة و المحددة فيصاب الناس بالارتباك والاضطراب ، وعدم القدرة علي مواجهة الصعوبات في المحيط الاجتماعي السليم .[44]

كما أشار دوركا يم إلي مفهوم الأنومي الذي يشير إلي حالة اضطراب تصيب النظام أو حالة انعدام النظام أو التسيب تنجم عن أزمات اقتصادية أو أسرية أو اجتماعية ، بسبب ما تتعرض له المجتمعات من تغيير يطال القيم الرئيسية بها ، حيث يصعب علي الفرد التعرف علي القيم المعيارية إلي حالة اللا نظام أو اللا قانون بالتالي افتقار السلوك إلي القاعدة المعيار، كما ينتاب

العلاقات و القيم الاجتماعية الصراع و التناقض ، تصاب القيم والأعراف والقوانين بالضعف و الوهن و تؤدي هذه الظاهرة حسب وجهة نظره إلي حدث قلق و تؤثر الدى الفرد و بالتالي ارتباكه وانعزاله عن المجتمع ، حسب لا معيار و لا قاعدة، وينتج عن ذلك ضعف الوسائل المتبعة في ضبط السلوك خاصة الوسائل الرسمية.(45)

وعندما يحدث هذا الخلل يتعلق الأفراد وراء تحقيق أهدافهم الشخصية متجاهلين الأهداف المقررة من قبل مجتمعهم ، وتفقد وسائل الضبط الاجتماعي قدرتها علي أداء وضيفها كما ينبغي ، ولا يبدي الأفراد اهتماماً كبير للمعايير والقيم الاجتماعية .(46)

و يؤثر البناء الاجتماعي و الاقتصادي علي تحديد نوع العلاقة بين الأهداف و الوسائل فقد يضع بعض المجتمعات صيغاً معيارية تؤكد بلوغ الهدف دون النظر إلي طبيعة الوسائل التي يسلكها الفرد عندما يستحوذ هدف قوي علي أفرد لا يستطيع بالوسائل المتاحة المشروعة أمامه أن يصل الية ،فقد يعمد إلي أساليب غير مشروعة لتحقيقه .في مقابل هذا النوع من البناء الاجتماعي هناك نظم اجتماعية تؤكد الأسلوب دون الهدف .(47)

2- خلخلة المنظومة القيمية:-

تعد القيم من أهم الركائز التي تبني عليها المجتمعات وتقام عليها الأمم وتتعلق بالأخلاق و المبادي و هي معايير عامة ضابطة للسلوك الإنساني ، وتبني القيم من الإنسان من خلال حياته و تجاربه ، وتصبح لديه الحكمة من وراء القيم والمبادئ التي يعيش عليها ، و القيم الاجتماعية هي الخصائص أو الصفات المحببة و المرغوب فيها لدى أفراد المجتمع و التي تحددها ثقافته مثل التسامح ، التعاون ، التكافل ،وهي عبارة عن تنظيمات لأحكام عقلية انفعالية مهمة نحو الأشخاص و المعاني و أوجه الأشياء التي توجه رغباتنا و اتجاهاتنا نحوها و يكتسبها و يتعلمها الفرد من المجتمع الذي يعيش فيه ، وهي التي تحكم سلوكه.(48)

فالقيم الاجتماعية هي التي تدفع بالأفراد إلي اختيار السلوك المناسب في وضعية محددة إذ تستعمل كدليل من أجل أن توجه الفعل في الظروف الخاصة و المحددة في الزمان و المكان المناسبان ، وتتحدد القيمة في المرتبة المثالية و ليس في مستوي الأشياء المحسوسة و الأحداث إن القيم تندرج في الواقع بطريقة مزدوجة إنما كمثال يستدعي اعتماداً ويدعو إلي الاحترام ، كما إنها تظهر في الأشياء و التصرفات التي يعبر عنها بالمحسوسة أو اكثر تحديداً بطريقة رمزية.(49)

أن التغيرات الاجتماعي المفاجئة تؤدي إلي انهيار و تصدع القيم السائدة لتحل محلها قيم جديدة وعلي حسب دوركايم المجتمع يصبح يعيش في حالة اللامعيارية مما يؤدي الي ارتفاع معدل الانتحار في حالة التغير القيمي الذي يحدث نتيجة التغيرات الاجتماعية يعيش الفرد في اضطرابات حين يجد نفسه في فجوه بين القيم المثلية التي يتعلمها من خلال التنشئة الاجتماعية ومن الواقع الذي يتناقض لما تعلمه ، فهو يتعلم بعض القيم المرتبطة بالأمانة و لكن في الواقع يرى صوراً عديدة للخيانة و عدم صيانة الامانة و حين تحتل أمامه الموازين و تهتز القيم يتسرب الشك اليه و تنهار ثقته و تتكون لديه مشاعر النفعية و العدوان.(50)

والجدير بالذكر أن ظروف الأزمات غالباً ما تقود إلي تأكل القيم الاجتماعية التي ترافق عمليات التضخم و المشكلات الاجتماعية الاقتصادية الأخرى ، فإن الجريمة و الغش والخديعة تلاحق الفرد حتي في عقر داره ، ذلك أن ظر وف الأزمات تعني سوسيولوجيا تحول الرغبات الاجتماعية إلي قيم تبادل ، بقصد الاستهلاك الأني و الاستهلاك علاقة و رمزاً لوضع اجتماعي ، وهذا بطبيعة الحال اختلال القيم الاجتماعية لأن قيم التبادل تمتد بسيطرتها إلي ميادين بعيده عن العالم السلعي ، وتمتد قيم التبادل لتخترق حتي العلاقات العائلية الحميمة الأمر الذي يؤدي افقار العلاقات بين الناس بكيفية مطلقة.(51)

وتنعكس الظروف و الأزمات علي منظومة الضبط الاجتماعي وخاصة القيم كمصدر رئيس له إذ تحدث حالة من التفضيل القيمي كما تتشوه القيم و تتداخل عناصرها و تحدث حالة من التناقض بين الحلال و الحرام ، والصواب و الخطاء ، والتشدد في مواقف ما و التساهل في مواقف أخر و كذلك التناقض بين الشكل و المضمون ، وخلقت تلك الأزمات ضغوط علي الفرد و حدثت حالة من التخبط في أفعاله و فوضى مماثلة في الضبط الاجتماعي ، لأن الفعل لا يتم إلا في ضوء الكل الذي يحتويه ، فإذا كان الكل مختلاً فإن الفعل يضطلع أيضاً بصفة الاختلال ومن شأن هذا أن يحدث ضرباً مماثلاً في آليات الضبط الاجتماعي ، فلم تعد آلياته تواكب ظروف التحولات ، بل اصبحت ميكانيزماته تتصف بعدم الاتساق و الثبات علي معيار الضبط كما ظهر عدم اتساق بين نمطي الضبط مما أداء إلي اختلال آلياته ، فضلاً عن قصور بعض الاجهزة الرسمية في أداء دورها المنوط بها ، خاصة فيما يتعلق بأخلاق المهنة و يشكل ذلك كله يد معول تهدم ما تحث علية مصادر الضبط الاجتماعي الدين ، العرف ، القانون في ظل الواقع المتغير لا تتفق متطلباته مع ما تحث علية تلك المصادر.(52)

3- تنامي ظاهرة العنف :-

يتفق معظم العلماء الذين أهتموا بصفة خاصة بالضبط الاجتماعي في مجال العنف و الجريمة و الانحراف ، علي أنه عندما يضعف الضبط الاجتماعي أو السيطرة و الرقابة الاجتماعية علي الفرد في المجتمع تظهر منه سلوكيات و افعال عنيفة و انحرافيه ينظر ابن خلدون إلي الضبط الاجتماعي نظره نفسية نفعية و ضرورة لبني البشر لأنه يرى أن الضبط الاجتماعي الازم للحياة الاجتماعية و أنه في الوقت نفسه ناجم عن خاصية طبيعية في الإنسان أن فائدة المحافظة علي المصلحة العامة للأفراد في المجتمع.(53)

ويري هرشي أن السلوك المنحرف و العنيف يرجع إلي ضعف روابط المجتمع و انهيارها فقوة الارتباط التي تربط الفرد بالأخرين الوالدين و الاصدقاء أي الروابط الودية و العاطفية يمكن أن تمنع ممارسة العنف و الوقوع في الانحراف و تعد بمثابة ضوابط اجتماعية و أن اندماج الأفراد في المهن المشروعة و الانشطة الاجتماعية تحول بينهم و بين ممارسة العنف و نادراً ما تتاح لهم فرصة التفكير في السلوك المنحرف و أن التزام الفرد بالقانون و الأوامر الادارية تكبح رغبته في ممارسة العنف و الاعتداء علي الأخرين أو انتهاج سلوك منحرف و بالتالي تتكون لديه عقيدة احترام قواعد ومعايير المجتمع و يشعر بالالتزام الأخلاقي نحو طاعة هذه القوانين و يصبح الفرد من خلالها منضبط ذاتياً و اجتماعياً.(54)

ويرى دوركا يم أن الضبط الاجتماعي يتوقف علي مدى تأثير السلطة الأخلاقية للمجتمع علي الأفراد فعندما لا يخضع سلوك الفرد لسلطة المجتمع الأخلاقية ينتهج سلوكاً وفق شهواته و مصالحه الشخصية و يصعب التحكم فيها فينتج عنها العنف و الانحراف و تعتبر الأسرة من أقوى آليات ووسائل الضبط الاجتماعي من خلال تنشئة الفرد منذ صغره علي ضوابط معينة تجعله مقيداً بها تلقائياً ولا يتجرا أن يخالفها أو أن يجرب أنماط سلوكية منافية لها فالتنشئة الأسرية تقوم أساساً علي ربط الفرد بمجتمعه و تسليط الرقابة علية و تضبط سلوكه حسب ضوابط المجتمع كالقيم و الأخلاق و النظم و القواعد السائد وتهذب عاداته و رغباته و تلقن الفرد قواعد الالتزام و الامتثال ليكون عضواً فعالاً في بناء المجتمع.(55)

العنف سلوكاً مكتسباً وظاهرة اجتماعية مثيرة للقلق ، كما يعد من الظواهر الاجتماعية المركبة التي لا تعتمد علي عامل واحد ، وليست وليدة عنصر ، بل مجموعة من العوامل والأسباب ويظهر سلوك العنف نتيجة للوضع الأمني المتردي ، وغياب ميكانيزمات الضبط الاجتماعي

وبذلك يكون العنف سلوك غير اجتماعي كثيراً ما يتعارض مع معيار و قيم المجتمع و انكاراً للقواعد الاجتماعية المهيمنة أو القوانين الرسمية أي أن العنف استخدام القوة بطريقة غير شرعية لإلحاق الأذى بمختلف أشكاله .[56]

وتتمثل في عدم احترام القانون و غياب الأمن في المجتمع و تتمثل كذلك في غياب تطبيق القوانين واللوائح التنظيمية التي تحكم بناء المجتمع .

أن قضية العنف في مجتمعنا ذات أهمية وحساسية خاصة فالظاهرة لا تخفى علي أحد، وقد أضحت شديدة الوضوح، كما أن مظاهر السلوك العنيف المشاهد في الحياة اليومية للناس يدل دلالة قاطعة علي وجود بؤرة وبذور خامدة للعنف قد ظهرت وأضحت جزء من الثقافة المجتمعية.[57]

فالعنف في الواقع الاجتماعي قد يكون استخداماً فعلياً للقوى أو تهديداً باستخدامها ، وقد يعبر عن مجموعة من التناقضات و الاختلافات الكامنة في البناء الاجتماعي.[58]

ويعد العنف أحد الظواهر الاجتماعية التي لازمت المجتمعات البشرية منذ بدايتها، ولا تكاد تخلو حياة اجتماعية من بعض صور العنف ، وهذه الظاهرة حصيلة عوامل نفسية داخلية و اجتماعية خارجية تجمع بين عوامل سياسية و اقتصادية و ثقافية إلا أن المتفق عليه هو أن هذه الظاهرة تنشأ في الوسط الاجتماعي و عند انتشارها فإن المجتمع فيما بعد يعاني من عواقبها علي بنائه ووظائفه و أنساقه ،فالعنف إذن هو نتاج مجتمعي تتحكم فيه عوامل اجتماعية كثيرة تنتج من عدم انسجامه مع متطلبات القواعد الاجتماعية الضابطة و القهرية لسلوكيات الأفراد التي تفرضها القيم و المعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع.[59]

وذلك بسب تراجع دور مؤسسات الضبط الاجتماعي عن القيام بواجبها اتجاه التربية القيمية و تعزيزها و اكتساب الصف من خلال النموذجية ويؤكد عدد من المختصين في علم الاجتماع تأثير تراجع دور الأسري في تمرير ثقافة العنف ،ومن ذلك ما يصرح به الكثيرون ومن أهم أسباب العنف المجتمعي أنما يرجع إلي عدم امتثال أفراد المجتمع إلي مؤسسات الضبط الاجتماعي وتراجع دور المؤسسات في توجيه أبنائها نحو نبذ العنف .

4- ضعف الروابط و العلاقات الاجتماعية :-

تعد الروابط والعلاقات الاجتماعية من العناصر الأساسية التي تتضمنها النظام الاجتماعي لأى مجتمع رغم الاختلافات حول قوة أو ضعف هذه العلاقات ، فهي تمثل البنية الأساسية

للتفاعل الاجتماعي و هذا التفاعل هو الذي يعطي المعنى الاجتماعي للفرد ،وعن طريقة يمكن تحقيق غاياته و أهدافه و تكيفه بل وجوده الاجتماعي ، فكلما كانت الروابط الاجتماعية مباشرة وقوية ، كما كانت اقدر علي تحقيق تلك الغايات و الأهداف ، اما إذا كانت غير ذلك فأنها تؤدي إلي الكثير من المشاكل الاجتماعية و التي من أهمها مشكلة الجريمة و الانحراف وذلك بسبب ضعف و انعدام الضبط الاجتماعي و تغير العلاقات الاجتماعية.(60)

يعمل التغير الاجتماعي عادة علي هدم نظم اجتماعية قديمة و بناء نظم معيارية جديدة ، وتشكيل تلك النظم أسس للضبط الاجتماعي وتظهر في مرحلة الانتقال من القديم إلي الجديد مشكلات كثيرة و متعددة ، لعل من أهمها انهيار العلاقات الاجتماعية التقليدية ،و الأسس المعيارية التي تحكم العلاقة بين الافراد ،ومما لاشك فيه أن الاهتزاز الشديدة البنية الاجتماعية يقوض أسس الضبط الاجتماعي و يعمل علي انهيار الروابط و العلاقات الاجتماعية التي تقوم عليها وحدة الجماعة ،و تكون هذه المرحلة مناخاً اجتماعياً ملائماً للظهور الانحراف وارتفاع معدلات الجريمة.(61)

ويعد ضعف و انحلال و تفكك الروابط و العلاقات الاجتماعية القائمة بين الناس من أبرز العوامل التي تؤثر في حياتهم و أمنهم النفسي و الاجتماعي و تشكل الحياة الاجتماعية بمعناها الواسع إطاراً رحب لتلك الروابط فالركائز المعيارية و الاخلاقية التي تبنى عليها الحياة الاجتماعية هي التي تضمن عدم انحلال الروابط الاجتماعية و ضعفها.(62)

ويؤدي الضبط الاجتماعي دوراً بارزاً في ضبط الأعراض التي تصاحب عادة مسائل التغير الاجتماعي ، كما يعمل علي تقويم الاختلالات التي تنجم عن الاهتزاز في البناء الاجتماعي ، وتسهم مؤسسات الضبط الاجتماعي في التخفيف من شدة الاحتكاكات بين الأدوار الاجتماعية في إطار المنظومة المجتمعية.

5-انعدام الأمن الاجتماعي:-

يعرف الأمن الاجتماعي بأنه سلامة الأفراد و الجماعات من الأخطار الداخلية و الخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية و ما يتعرض له الأفراد و الجماعات من القتل و الاختطاف و الاعتداء علي الممتلكات بالتخريب أو السرقة .(63)

العلاقة بين الضبط الاجتماعي و الأمن الاجتماعي علاقة وثيقة تستند علي ركائز أساسية اجتماعية واقتصادية و ادارية ، كما تنحو العلاقة بينهما في اتجاه التأثير المتبادل ، فالأمن بما

يمثله من فلسفة كاملة و متكاملة يؤثر في تحقيق الضبط الاجتماعي و هو يولد السعي لدى الأفراد إلي تحقيق الأهداف التي يسعي المجتمع اليها و بالمقابل فإن تحقيق الأهداف يولد الاستقرار و الطمأنينة و الثقة بالمستقبل .(64)

ويرتبط مفهوم البناء الاجتماعي ارتباطاً شديداً بمفهوم الأمن الاجتماعي علي أساس أن الأمن الاجتماعي في مدى اشباع احتياجات الأفراد في إطار العدالة الاجتماعية التي تنبذ الصراع بين فئات المجتمع و مدى توفر المناخ الملائم لكي يعيش في إطار مقبول من التقابل و التعاون و الشعور بالانتماء و كل ذلك ينطوي تحت لواء الضبط الاجتماعي .(65)

أن لضبط الاجتماعي دور مهماً في توازن البناء الاجتماعي وتحقيق التوافق الاجتماعي بين أبناء المجتمع ، ولما يشكله الضبط الاجتماعي في حالة اختلاله مشكلة كبيرة تنشط علي جميع انساق البناء الاجتماعي في المجتمع ، مما يؤثر ذلك علي التماسك الاجتماعي بين الأفراد بكافة سلوكياتهم ونشاطاهم الاجتماعي بين الأفراد فضلاً عن الترتيبات التي قد تعيق حالة التوافق و التكيف الاجتماعي مما يجعل التصدع ينتشر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كأحد هزات الأمن المجتمعي و عدم الاستقرار وحالة اللاتوازن في البناء الاجتماعي .(66)

وخاصة عندما تتغير الظروف السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الطبيعية يمر المجتمع بأزمات أو حالة فوضى سلوكية أو الدخول في حروب ونزعات مدمرة تتعرض فيها المعايير والقيم و الاعراف إلي فقدان الكثير من قدراتها علي ضبط و توجيه سلوك الأفراد و تفقد معها المؤسسات التوجيهية و الضبطية فاعليتها علي أداء واجباتها في ضبط السلوك العام ، فإن حالة من الفوضى وانعدام الأمن الاجتماعي تكون متوقعة و مؤثرة تأثيراً سلبياً كبيراً علي الأمن و التماسك الاجتماعي.

ويعتبر الضبط الاجتماعي وفقاً لما ذهب اليه بارك و بيرجس هو الأساس لحل كافة مشكلات المجتمع ، حيث أنه في معناه العام يشمل كافة المظاهر التي تمارسها المجتمع للسيطرة علي سلوك أفراده ، وكافة الاجراءات التي تتم بمقتضاها استمرار المجتمع في تماسكه وبقاءه ، بهذا المعني يعتبر الضبط الاجتماعي ضرورة من الناحيتين البنائية و الوظيفية ،فمن الناحية البنائية يؤدي الضبط الاجتماعي إلي تماسك وحدات البناء الاجتماعي عن طريق التنظيم الذي يحكمه الضبط الاجتماعي ، ويفضل الحدود و القواعد التي يرسمها و يتضمنها ، ولا يمكن تعديها و الخروج عليها ، مما يمنع الاصطدامات التي تفقد عملية التنظيم الاجتماعي قوته وتماسكه .

اما من الناحية الوظيفية فتبدو أهمية الضبط الاجتماعي في منع التداخل الذي يؤدي إلي الصراعات بين الأنشطة المختلفة و المؤسسات الاجتماعية.[67]

وبناء علي ما تقدم فإن الضبط الاجتماعي له وظيفة أساسية تبقي علي البناء الاجتماعي للمجتمع ، من خلال أشكال القوى ذات التأثير الفعال التي تعمل علي تدعيم التماسك الاجتماعي وضبط سلوك الأفراد في المواقف الاجتماعية المختلفة ، من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وعبر القيم و المعايير الاجتماعية ، تخضع لنسق اجتماعي عماده الضبط و التنظيم الاجتماعي ،يشكل دعامة من دعائم الاستقرار الاجتماعي ، ضرورة لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات و المجتمعات ، ويعتبر أداة من أجل النظام و القضاء علي الفوضى و العنف و المنازعات و الدفاع علي الحقوق و الحريات ، كما يشكل أداة للحيلولة دون الانحراف والجنوح ، يرتكز الضبط الاجتماعي علي الجزاءات المتمثلة في الثواب و العقاب.

هوامش البحث ومراجعه:

1- عبد العاطي الفقيه، الضبط الاجتماعي الآليات و الطرق و الوسائل الر سمية و غير الرسمية، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ،2012، ص25-35.

2- سبعي سعاد ،دور الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الاجرامي في المجتمع الجزائري رسالة ماجستير ، جامعة عبد الحميد ابن باديس، 2014، ص 34.

3- تويل تيمر، علم الاجتماع و دراسة المشكلات الاجتماعية ، ترجمة ، غريب سيد أحمد، دار المعرفة الاسكندرية، 1998،ص، 182.

4- مصالح الصالح ،الضبط الاجتماعي ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،عمان ،الاردن،2004،ص21.

5- المرجع نفسه ،ص24.

6- امال عبد الحميد و أخرون، علم اجتماع القانون و الضبط الاجتماعي ،دار المسيرة ، عمان الاردن،2011، ص.

7- شعبان الطاهر الأسود، مبادي علم الاجتماع، منشورات جامعة الزاوية ، ط1 ،2004، ص 159.

8- الفنجري أحمد محمد، الضبط الاجتماعي و توازن المجتمع ، الحوار المتمدن، الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن ، العدد4450، 5-11-2014 .

9- مختار محمد سالم، الضبط الاجتماعي و المجتمع دور العرف و الدين كقيم اجتماعية في ضبط المجتمع / مجلة جامعة الزيتونة العدد الثامن ، 2013،ص137.

10- أحمد أبوزيد، البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع ،الهيئة المصرية للكتاب، الإسكندرية ،2011، ص 428.

11- معن خليل العمر، الضبط الاجتماعي ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان، الاردن، 2006،ص 73-74.
12- غني ناصر القريشي، مقدمة في الضبط الاجتماعي ،مكتبة طرابلس العلميةالعالمية،2005، ص75.
13- عبد الحميد سيد أحمد منصور، دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي ، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب بالرياض،26،1987-27.
14- مصالح الصالح مرجع سابق ذكره،ص97.
15- نيقولا تيماشف، نظرية علم الاجتماع و طبعتها و تطورها، ترجمة محمود عودة و أخرون، دار المعارف ، القاهرة،1983،ص172.
16- المرجع نفسه ،ص173.
17- سلوي علي سليم، الإسلام و الضبط الاجتماعي ،مكتبة وهبة ، القاهرة،1985، ص120.
18- حسن الساعاتي، علم الاجتماع القانون، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1968،ص 82.
19- عبد الحميد رشوان، الإدارة و المجتمع ، دراسة في علم الاجتماع الإدارة، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية،ص193.
20- عهود جبارة عبيره ، الضبط الاجتماعي و بناء المجتمع ، مجلة كلية التربية جامعة بغداد، المجلد 25، العدد 4،2014، ص150
21- سلوي علي سليم ،مرجع سابق ذكره، ص 61-62.
22-المرجع نفسه ص172.
23- محمد عاطف غيث ،قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1997، ص113.
24- سليمان قاسم الفالح، الضبط الاجتماعي مفهومه و ابعاده و العوامل المحددة له، دراسة علي المجتمع السعودي ، الرياض 2003، ص54.
25- أحمد الخشاب، الضبط الاجتماعي أسسه النظرية و تطبيقاته العلمية ، مكتبة القاهرة الحديثة، 1968، ص143.
26- مختار محمد سالم ،مرجع سابق ذكره ،ص 138.
27- عدنان ياسين مصطفي، الأمن الاجتماعي و المتغيرات المجتمعية في العراق تحليل سيكولوجي ،العارف للمطبوعات، بيروت ،2009،ص 140-141.
28-عدالي السمري، الثابت و المتغير في آليات الضبط الاجتماعي النظرية و تطبيقاته العلمية ، مكتبة القاهرة الحديثة، 1986، ص45.
29- ايفانز بريتشارد، الانثروبولوجيا الاجتماعية ، ترجمة أحمد أبوزيد، منشاة المعارف القاهرة، 1960، ص48.
30-أحمد أبوزيد، البناء الاجتماعي ، مدخل لدراسة المجتمع ، المفهومات ، الدار القومية للطباعة و النشر ، القاهرة ، 1965، ص 22-25.
31- محمد السويدي ، بدو الطوارق بين الثبات و التغير ، دراسة سوسيو - انثروبولوجية ،في التغير الاجتماعي ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ، 1986،ص 43.
32- السيد الحسيني ، مفاهيم علم الاجتماع، دار المعارف ، القاهرة ، 1986،ص 119.

33-إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دار وائل للنشر و التوزيع ،الإسكندرية، د.ت، ص118.

34- محمد الطيب، الانثروبولوجيا، دراسة عن المجتمعات البدائية، دار علاء الدين ، دمشق ، 2000،ص 196.

35- نبيل توفيق السمالوطي ، المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع ، دار الشروق ،ط2، جدة ، 1985، ص233-234.

36- علي عبد الرازق جلبي ، دراسات في المجتمع و الثقافة الشخصية ، دار النهضة العربية بيروت، 1984، ص 20.

37- السيف محمد ابراهيم المدخل إلي دراسة المجتمع السعودي ، دار الخريجي للنشر و التوزيع ، الرياض ، 1997،ص35-36

38- محمد صفوح الأخرس ،نموذج لاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية، اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، 1997، ص 54-55.

39- خالد فرج الجابري، دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي ، ندوه فكرية حول الأمن الاجتماعي، بيت الحكمة بغداد،1997،ص34.

40- محمود فوأد حجازي، البناء الاجتماعي ، دار غريب للطباعة ، القاهرة، 1997، ص20.

41- نبيل توفيق السمالوطي ، الدين و البناء الاجتماعي، دار الشروق، جده المملكة العربية السعودية، 1981، ص157-158.

42- محمود فوأد حجازي، مرجع سابق ذكره ،ص 20.

43- مصطفي عمر التير، الوجه الأخر للسلوك قراءات في مظاهر الانحراف الاجتماعي ، معهد الانماء العربي بيروت، 1985، ص34.

44- علي ليله، النظرية الاجتماعية المعاصرة دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، دار المعارف القاهرة،1983، ص 469.

45- مصطفي عبد الحميد كارة، مقدمة في الانحراف ، معهد الانماء العربي بيروت، 1985،ص 242-243.

46- حنان بشير الصويعي ،علم الاجرام ، دار الكتب الوطنية ،بنغازي،2013، ص30

47- محمد صفوح الأخرس، مرجع سابق ذكره، ص220.

48- عبد الحميد جابر ،علم الفقر الاجتماعي ، عالم الكتب القاهرة ،1991،ص 55.

49- وديع خليل الشكور ،أمراض المجتمع الأسباب و الاصناف و التفسير الوقائية و العلاج، الدار العربية للعلوم، بيروت،1998،ص 142.

50- المرجع نفسه، ص195.

51- عدنان ياسين مصطفي ،سيسيولوجيا الانحراف في المجتمع المأزق، أثراء للنشر و التوزيع ،عمان ،2010، ص33.

52- امل عبد الحميد و أخرون، مرجع سابق ذكره ، ص69.

53- أحمد الخشاب، مرجع سابق ذكره، ص 15.

54- عدلي السمري ،مرجع سابق ذكره ص 23-25.

55- مصلح الصالح، مرجع سابق ذكره، ص 105-112.
56- محمد مصباح صالح، دور المدرسة في الحد من ظاهرة العنف الدي الشباب ، بحث منشور ، مجلة منتد العلوم ، العدد الثالث،2017،ص139-140.
57- المرجع نفسه ص138.
58- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية،2006، ص 170.
59- محمد مصباح صالح، مرجع سابق ذكره ، ص 136.
60- عبد السلام سالم الغرياني، علم الاجرام الاجتماعي، مكتبة طرابلس العلمية العالمية،2003،ص158.
61- -محمد صفوح الأخرس، مرجع سابق ذكره،ص248.
62- المرجع نفسه ،ص 248.
63- إحسان محمد الحسن، البناء الاجتماعي، دار الطليعة بيروت،1995،ص23.
64- محمد صفوح الأخرس، مرجع سابق ذكره،ص215-216.
56- غني ناصر خسين القريشي، الضبط الاجتماعي ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان،2011، ص158.
66- يوسف عدنان زامل ، الأمن الوطني ماهيته ، ابعاده ،مقوماته، مهدداته و أثره علي التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي ، مجلة لارك ، للفلسفة و اللسانيات و العلوم الاجتماعية العدد الرابع،2010،ص34.
67- الفنجري أحمد محمد ،الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن ، مرجع سابق ذكره.